تمرُّد الويسكي في الولايات المتحدة الأمريكيَّة وردود فعل الحكومة تجاهه (١٧٩١-١٧٩٤)م

ا.م.د . رحيم كاظم محمد الهاشمي
جامعة واسط- كُلِّيَّة التَّربية

أ.م.د. علي خيري مطرود
جامعة واسط- كُلِّيَّة التَّربية

الملخص

مَثَّل تمرُّد الويسكي الذي حدث في الولايات المتحدة الامريكيَّة، وتحديداً في الأقسام الغربيَّة منها (١٧٩١-١٧٩٤) مرحلة مهمَّة من مراحل تطوّر التّاريخ والمجتمع الأمريكي؛ لأنَّه نبّه النِّظام الجديد لحجم المشاكل التي كان يعاني منها على المستويات كافة، التي انعكست سلباً على الطبقات الدنيا من المجتمع الامريكي كالفلاحين والمزارعين، كما أنَّه مثّل في حقيقته مرحلة من مراحل النزاع بين مؤيّدي نظام حكم يعتمد على حكومة مركزيَّة قوية في البلاد، وحكومات ضعيفة في الولايات، وبين من يرى عكس ذلك، يُضاف لذلك أنَّ التَّمرُّد اثبت وجود خلل كبير في حجم ونوعيَّة التّشريعات التي كانت تصدر من الكونغرس والحكومة الأمريكيينِ، لأنَّها كانت تأتي وسط تنازع على السلطات في البلاد، الى جانب ذلك فإنَّ التّمرُّد مثّل رغبة جزء من المجتمع الأمريكيّ في الأقل في رؤية نظام سياسيّ واقتصاديّ ينصفهم على حساب كبار التُّجّار والمالكين، في وقت عكست فيه اجراءات الحكومة في القضاء على التّمرُّد رغبة لديها في تعزيز موقفها داخليّاً وخارجيّاً عبر التّأكيد على قدرتها على التّعامل مع أي تحرّك داخليّ أو خارجيّ بصورة عسكريَّة وأنَّها تملك ما يكفي من العدّة والعتاد لحماية وجودها ومصالحها الإقليميَّة والعالميَّة.

Abstract.

Such as the Whiskey Rebellion, which happened in the United States , Specifically in the western sections of which (1791-1794) An important stage in the evolution of American history and society, Because it warned the new system to the size of the problems that were experienced at all levels, Which reflected

country's authorities Besides, the insurgency, such as the desire of a part of American society, at least to see the political and economic system will avenge them senior traders and owners At a time when the government's actions reflected In eliminating the insurgency's desire to have in strengthening its position both internally and externally. Through the emphasize the ability to deal with any internal or external move by military action. And it have enough kit and materiel to protect the existence of regional and global interests

تقديم.

شهد التاريخ الأمريكيّ، على قصره، أحداثاً جساما شكّلت في النِّهاية الواجهة الحضارية للولايات المتحدة الأمريكيَّة، وعلى الرّغم من حجم الخسائر والتّضحيات التي كانت تُسجّل مع كلّ حدث تشهُده البلاد، إلا أنَّها مثّلت في النهاية انعطافات تاريخيَّة نحو هيكلة أو عادة هيكلة مجمل الوجود التَّاريخيّ للأمّة الأمريكيَّة ، ففي قبال كلّ تضحية قُدِّمت ماديةً أو معنويَّة، كانت الأمّة الأمريكيَّة نظاماً وشعباً يبحثون عن الأسباب الحقيقة

negatively on the lower classes of American society such as peasants and farmers, As it take it in fact stage of the conflict between supporters of the regime it depends on a strong central government in the country and Weak governments in the states. And those who believe the opposite. In addition to that the insurgency has proved the existence of a considerable disruption in the size and quality of the legislation, which was issued by the Congress and the US government, Because they come amid a dispute over the

التي قادت للحدث، ومحاولة الإفادة منها عبر توظفيها لتغيّر أو تعديل مسار من مسارات الوجود الأمريكيّ سواء أكان سياسيّاً، اقتصادياً ، اجتماعياً، ثقافياً، او دينيّاً، ما ينتج في نهاية المطاف حالة من الحركيَّة في المنظومة المجتمعيَّة المكوّنة للأمَّة الأمريكيَّة تمنح نظامها حيويّة وديناميكية، تعمل على تعزيز التّجربة الأمريكيَّة بالكامل على مستويي النِّظام والمجتمع.

ولعلَّ في مقدِّمة الأحداث التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكيَّة، لاسيّما في

المرحلة المبكرة من تاريخها، هي التَّمرّدات أو كما يسمّيها بعضهم "**بالثورات**" بحسب القناعة والخلفيَّة الفكريَّة، فقد شهدت البلاد ومنذ اليوم الأوّل لتأسيسها سلسلة من الانتفاضات والتمرّدات بمختلف التوجّهات، ولمختلف الأسباب والدواعي، غير أنَّ المشترك الأكبر بينها طالما انتهى عند طبيعة الاختلافات السياسيَّة والاقتصاديَّة بين نمطين من الحكم والمجتمع سادا منذ اليوم الذي اعلنت فيه المستعمرات استقلالها عن بريطانيا البلد الأم، أحدهما سعى لمركزيَّة قوية في الحكم وإضعاف حكومات الولايات، والآخر عمل على عكس ذلك تماماً، فسعى لتقوية حقوق الولايات على حساب الحكومة المركزيَّة، وما كان يتبع ذلك التَّنافس من تشريعات وسياسيات غالباً ما كانت تترك أثرها عميقاً في البينة الاجتماعيَّة والاقتصادية للبلد.

وفي دراستنا هذه سنُبرز واحداً من أهمّ التمرّدات التي وقعت في التَّاريخ الأمريكيّ، والحديث عمّا عُرِفَ تاريخيّاً بـ" **تمرُّد الويسكي ١٧٩١-١٩٧٤**"، ومع أنَّ العنوان يوحي للوهلة الأولى أنَّه تمرُّد محدود في غاياته وأهدافه، غير أن تتبع التمرُّد يكشف لنا أنَّه مثّل في حقيقته صورة عاكسة لحجم الخلافات بين الرؤيتين اللتين أشرنا إليهما، ليس في مجال الحكم فحسب، بل في الرؤية لطبيعة المجتمع ونوعه والنِّظام الاقتصاديّ الذي يجب أن يسود في البلاد بعد أن استقلّت المستعمرات الأمريكيَّة عن بريطانيا العظمى، ولنثبت ذلك فإننا سنتناول بالبحث طبيعة ذلك التمرُّد وأسبابه، وموقف الحكومة والكونغرس منه، في ضوء التَّصارع السياسيّ بين المركز والولايات.

أولاً : أسباب التمرد والظروف العامة التي قادت لاندلاعه .

تضافرت أسباب وعوامل عديدة دفعت المستعمرات الأمريكيَّة للانفصال عن بريطانيا العظمى وإعلان استقلالها عام ١٧٧٦، ومع تعدّد هذه الأسباب، إلا أنَّها تتقاطع عند حالة النّضج السياسيّ والفكريّ، بل الاقتصاديّ، الذي وصلت إليه المستعمرات الأمريكيَّة في السنوات التي سبقت إعلانها الانفصال، الذي مثّل نموذجاً خاصاً بالحالة الأمريكيَّة اختلف كثيراً عن النموذج الكلاسيكيّ لمفهوم الحكم والمجتمع سواء أكان البريطانيّ بصورة خاصة أم الأوربي بصورة عامة [١].

ولاسيَّما أنَّ التوجّه البريطانيّ السياسيّ مع بدايات القرن الثامن عشر أخذ يميل نحو المركزيَّة وتركيز السّلطة سواء داخل البلاد أم في المستعمرات التابعة لها، بيد التاج والبرلمان البريطانيين، وظهرت تجلّيات ذلك التوجّه في عهد الملك جورج الثالث (George III) (١٧٨٣-١٨٢٠)[٢]، الذي أمن بأنَّ على مستعمرات بريطانيا العظمى

مشاطرتها في خسائرها المادية في حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣)[٣]، لذلك شرعت الحكومة البريطانيَّة، وعلى رأسها جورج كرينفيل (George Grenville)[٤]، رئيس الوزراء، بتطبيق ذلك التوجّه في علاقاتها مع معظم مستعمراتها لاسيَّما الموجودة في أمريكا الشماليَّة، فشرَّعت عام ١٧٦٣م، قوانين تُتِيح لها جمع أكبر قدر ممكن من الأموال على شاكلة ضرائب من المستعمرات، وسعت لفرض سيطرتها على الأراضيّ التي انتزعتها من فرنسا في العالم الجديد، وأصدرت مجموعة من القوانين التي عُرِفَت بقوانين الملاحة "إعلام المساعدة" (Write of Assistance) التي هدفت إلى فرض سيطرة أكبر على عمليات تفتيش السفن والموانئ[٥]، كما شرّعت قانون السكر عام ١٧٦٤م، وبموجبه فرضت حكومة لندن ضرائب كمركيَّة على العسل والنَّبيذ والحرير والتّين وبعض الكماليات الأخرى، وقانون ضريبة الطابع (Stamp Act)، وكانت من أكثر الضرائب إجحافاً لسكان المستعمرات وقضت بإجبارهم على وضع طوابع حكوميَّة يتمّ شراؤها بسعر يتراوح بين ستة بنسات إلى ستة جنيهات في معاملات تنظيم العقود أو الأعمال التي تكون الدوائر البريطانية طرفاً فيها كما فرضت شراء الطوابع على الصحف والمجلات والمستندات وغيرها[٦].

واجهت تلك القوانين لاسيّما قانون الطابع، معارضة شديدة من رجال الأعمال والمحامين ورؤساء تحرير الصحف والمجلات وغيرهم، وتحت ضغط الهيجان الشعبي العام اضطرت الحكومة البريطانية إلى إلغاء معظم تلك الضَّرائب، وفي مقدمتها ضريبة الطابع[٧]، لكنَّها مع ذلك عادت فاتخذت سلسلة من القوانين والقرارات عُرِفَت بقوانين تاونسند (Townshend) عام ١٧٦٧م، منها فرض ضرائب جديدة على الورق والأصباغ والشاي، ممّا أثار موجة جديدة من السخط الشعبي ضدّ حكومة المتروبول في لندن، الأمر الذي اضطرها للتراجع عنها جميعاً باستثناء ضريبة الشاي التي أبقتها رمزاً لسيادتها وقدرتها على فرض الضرائب على جميع ممتلكات الإمبراطورية دون استثناء[٨].

قادت سياسة بريطانيا تلك إلى خلق ردود فعل غاضبة تجاه حكومة التاج والبرلمان البريطانيين، وقرّر سكان المستعمرات العمل بصورة موحّدة للتصدّيّ لتلك السياسة، وبدأ ذلك حين وجهت ولاية ماساشوستس دعوة لمختلف المستعمرات لعقد مؤتمر في نيويورك لصياغة رؤية مشتركة حول الكيفيَّة التي سيتمّ بموجبها مواجهة الإجراءات البريطانيَّة الجديدة، وفعلاً عُقِدَ المؤتمر الذي حضره سبع وعشرون مندوباً مثّلوا مختلف الولايات، في تشرين الأول ١٧٦٥م، وفيه

قرّر المجتمعون رفضهم للإجراءات البريطانيَّة ومعارضتهم لسياستها الجديدة تجاه المستعمرات، ومن أجل صياغة التّوصيات تلك وتطبيقها بصورة عمليَّة وأكثر شرعيَّة عقد المستعمرات الأمريكيَّة مؤتمرها القاري الأول (The first Continental Congress) في الخامس من أيلول عام ١٧٧٤م؛ بناءً على دعوة المجلس التشريعيّ في فرجينيا، وطالب المؤتمرون بإلغاء كلّ القوانين الاقتصاديَّة التي شرّعتها حكومة لندن منذ عام ١٧٦٣م، وتشكيل لجنة قارية لتنظيم المقاطعة التِّجاريَّة للبضائع البريطانيَّة وقد دفع رفض حكومة لندن الاستجابة لمطالب سكان المستعمرات، إلى عقد المؤتمر القاري الثاني في فيلادلفيا في ١٠ أيار ١٧٧٥م، ومن ثمّ تلاه إعلان الثورة التي بدأت في عام ١٧٧٦، ولم تستكمل متطلباتها السياسيَّة والعسكريَّة إلا بعد عام ١٧٨٢م، حينما بدأت مفاوضات الصّلح بين الأمريكيين من جهة والحكومة البريطانيَّة من جهة أخرى التي انتهت بتوقيع معاهدة باريس عام ١٧٨٣م، التي اعترفت بموجبها بريطانيا بانفصال المستعمرات بدولة مستقلّة[٩].

شهدت الولايات المتحدة الأمريكيَّة في المدّة التي أعقبت استقلالها عن بريطانيا العظمى مشاكل جمَّة، لاسيّما في الجانب الاقتصاديّ بعد أن تعرّضت لحالة من التّضخم المالي بسبب فقدان عملتها التي أصدرتها زمن الحرب قيمتها الحقيقة، سواء في الداخل أو الخارج، بعد أن رفضت معظم الدول الأوربيَّة قبول التّعامل بها أو اعتمادها، ما دفع الحكومة القارية إلى طلب المزيد من القروض الدَّاخليَّة والخارجيَّة، الأمر الذي عقّد الأمور أكثر بالنسبة لها، لأنَّ تسديد تلك الديون زادت من التزامات الحكومة المالية التي كانت عليها بموجب المعاهدة الأمريكية – الفرنسيَّة الموقعة عام ١٧٨٢م، إذ بات عليها أن تسدّد أصول الدين التابع للدولة الهولنديَّة التي ضمنت من قبل فرنسا حتَّى نهاية عام ١٧٨٧م، ومن ثمّ البدء بإعادة تسديد أصول الديون الفرنسيّة بعد عام ١٧٨٨م[١٠]، لاسيّما أنَّ البلاد ومنذ عام ١٧٨٣م كانت تعتمد في ائتمانها اعتماداً شبه كامل على ما تقدِّمه البنوك الهولنديَّة التي أبدت استعدادها مساعدتها في إعادة تمويل الدَين الخارجيّ كافة للولايات المتحدة، إذا ما نجحت الأخيرة في إحراز تقدّم في رفع قدرة النقد ضمن جدولة محدّدة للدفع[١١].

كانت السلطات الأمريكيَّة في ظلّ الدستور الذي سبق عام ١٧٨٩م، غير قادرة على فرض الضَّرائب، لذا كان عليها أن تقترض الأموال من أجل الإنفاق على نشاطاتها اليوميَّة[١٢]، ما رفع الدين عليها إلى ٥٤ مليون دولار، وكان على الحكومات المحلّيَّة الإسهام في دفع ذلك الدين، لكنَّها

عجزت عن جمع كل المبلغ؛ بسبب الظّروف الاقتصاديَّة السيئة التي كانت تمرّ بها البلاد، ولم تتمكن من جمع سوى ٢٥ مليون دولار فقط من الدين[١٣].

كان الكسندر هاملتون (Alexander Hamilton)[١٤]، أوّل وزير للخزانة في الولايات المتحدة الأمريكيَّة، يريد أن يستخدم هذا الدين حجّة لخلق نظام ملكيّ أو مركزيّ يروّج للازدهار الأمريكيّ والوحدة الوطنيَّة، وفي تقريره السنويّ عن الائتمان العامّ حثّ الكونغرس على دعم الديون الرسمية والوطنيَّة وتحويلها إلى دين واحد يُمول من قبل الحكومة الاتحادية[١٥]، وحين بدأ الكسندر هاملتون البحث عن مصادر جديدة؛ لتوفير الأموال اللازمة لدفع تلك الديون، واجهه السؤال الآتي" **ما هي أفضل طريقة يمكن من خلالها فرض ضرائب جديدة على المواطنين من دون إن تثير غضبهم؟**"، وتوصل للحلّ عبر ابتداعه لما سمّاه" ضريبة الذّنب" (Sin tax)، وهي ضريبة تفرض على بعض السلع والبضائع التي تُعد ضارّة بالمجتمع، مثل الكحول والتبغ والحلويات وغيرها، وفعلاً في حزيران وتموز عام ١٧٩٠م صادق الكونغرس على هذه الضَّريبة[١٦].

اعتقد هاملتون بأنَّ رسوم الاستيراد التي كانت المصدر الأساس لدخل الحكومة يجب أن ترتفع، لزيادة الواردات لذلك روج لفرض ضريبة على الكحول المقطرة داخليّاً، وكانت تلك الضّريبة الأولى التي تفرض من قبل الحكومة الوطنيَّة على منتج محلّيّ، وعلى الرّغم من أنَّ الضّريبة كانت مكروهة سياسيّاً، غير أنّ هاملتون اعتقد بأنَّها "**ضريبة ترف**" وبالتالي ستكون الضّريبة الأقلّ كرهاً التي يمكن للحكومة أن تفرضها، ووجد هاملتون مناصرون لرأيه ذلك جلّهم من المصلحين الاجتماعيّين الذين تمنوا أن تنجح الضريبة في رفع الوعي العام حول التأثيرات الضارة للكحول كما أنَّه ضمن في الأقل عدم اعتراض الكنسيَّة ورجال الدين عليها[١٧]، وتُعرَف ضريبة الويسكيّ في بعض الأحيان بقانون الويسكي الذي صدر رسمياً في آذار عام ١٧٩١م[١٨].

لقد تحوّلت ضريبة الويسكيّ وبسرعة إلى دائرة للجدل السياسيّ والاجتماعيّ، ليس على مستوى المزارعين الذين شملتهم فحسب، بل على المستوى السياسيّ والحزبيّ، لأنَّها مثّلت حلقة من حلقات سلسلة الصراع بين رؤيتين لمستقبل أمريكا أحدهما تلك التي تبنّاها الكسندر هاملتون وربّما أيده فيها الرئيس جورج واشنطن في حينها لحدٍّ بعيد، والمتمثّلة بضرورة وجود سلطة مركزيَّة قوية قادرة على فرض قوانين محليَّة على حساب الولايات، وتقوية القطاع الصِّناعيّ في البلاد عبر فرض المزيد من الضّرائب المستوردة لصالح التّجّار والصُّنّاع المحليين، في مقابل الرؤية

الأخرى التي قادها توماس جيفرسون (Thomas Jefferson)[١٩]، التي دعت لضرورة منح الولايات حقوقاً أكبر على مواطنيها وتقليل صلاحيَّة حكومة المركز، وترجع هذه قضية إلى الأيام الأولى التي تشكّلت فيها الحكومة الاتحادية وبدأت تمارس نفوذها على الولايات، ما خلق حالة من التداخل بين سلطات الولايات والحكومة المركزية فانقسم الأمريكيون إلى فئتين اعتقدت الأولى أنَّ الدستور يمنح الحكومة المركزية صلاحيّات ممارسة مختلف السّلطات على الولايات، الأمر الذي عارضته الفئة الثانية، وقد تصدّى عدد من السياسيين الكبار لهذه المسالة، وفي مقدمتهم جيفرسون الذي تبنّى عبر مجلس كنتاكي التشريعي (١٧٩٨-١٧٩٩م) قراراً ينصّ على أنَّ هناك صلاحيات حصرية للولاية لا يمكن للحكومة المركزية التدخل فيها، وإذا ما حاولت الحكومة المركزية ممارسة بعض السلطات التي لا تعتبر من اختصاصها فذلك يعتبر عمل غير دستوريّ ودعا الحكومات المحليّة لمراقبة ما سمّاها "**تصرّفات غير دستورية** " بل دعا الولايات في حالة عدم تراجع الحكومة المركزية عمّا يعتبره قرارات غير دستورية إلى العصيان وحقّ فكّ الارتباط مع الاتحاد[٢٠].

اعتبر كلٌّ من جورج واشنطن وجون مارشال (John Marshall)[٢١]، أنَّ تمرُّد الويسكي "**أهمّ حدث وقع في تاريخ أمريكا طيلة سنوات تسعينيات القرن الثامن عشر، وبأنَّ تشكيل الحكومة نفسها والمبادئ الأساسية للنظام الاجتماعي اشتركا في حدوثه**"[٢٢]. فقد كان أغلب الثوار ينتمون اما لطبقة العمال او المزارعين، ممّن شعروا بأنَّ الحكومة الجديدة كانت حكومة طبقية شكات نخبة حاكمة أهملت حاجاتهم، والأهمّ من ذلك أنَّهم وجدوا أنَّ تركيبة الحكومة الاتحادية وسياسات هاملتون وواشنطن الاقتصادية شكّلت انتهاكاً لكلّ الوعود الديمقراطية التي تمّ المناداة بها زمن الثورة والاستقلال التي دفعوا دمائهم وممتلكاتهم ثمناً لها، وخير من عبر عن ذلك الإدراك المؤرّخ تيري بوتون (Terry Bouton)، حين وصف المتمردين قائلاً "**هم مواطنون مستاؤون من السياسيات الاقتصادية والاجتماعية للنخبة الحاكمة الانانية**"[٢٣]، فقد شعر اولئك المزارعين والصناعيين" **أن الحكومة تتبنى سياسيات فاعلة تعمل على اعادة توزيع الثروة من عامة الناس لعدد صغير من الأفراد الأغنياء**"[٢٤]. وربَّما ذلك التّصوّر هو ما دفع بعض الباحثين لتصوّر تلك الثورة بأنَّها من أوائل الحركات التي أبرزت ملامح "**الشّيوعية**" في الولايات المتحدة، فيما رفض بعضهم الآخر هذا الوصف، وعدوها مجرّد ردّ فعل منظّم ضدّ سياسة فرض الضّرائب تحديداً، بل ذهب بعضهم للقول إنَّ تمرّد

الويسكي أظهر" **أنَّ أولئك الموجودين في الطبقة الدنيا من المجتمع الأمريكي... تصورُ عالماً ديمقراطياً وعادلاً مختلف عن ذلك الذي رغبة به الاتحاديون وانتجوه**"[٢٥].

لقد شعر العديد سكان المناطق الحدودية الغربية أنَّ الضّرائب الجديدة لاسيّما "**ضريبة الويسكي**" استهدفتهم بصورة غير عادلة، فالويسكي الشراب الأكثر شعبية في تلك المناطق، ومصدراً ثانوياً لتحسين مداخيل المزارعين الصغار، ممّن كانون يستخدمون أجهزة تقطير صغيرة لذلك الغرض[٢٦]، فالمزارعون الذين يعيشون غرب جبال الأبلاش (Appalachian)، كانون يقطرون حبوبهم الفائضة عن الحاجة إلى ويسكي وكانت تُعد عملية مربحة نوعاً ما، وأسهل من عملية نقل تلك الحبوب عبر تلك الجبال[٢٧]، وبالتالي فإنَّ أي ضريبة تفرض على المزارعين الغربيين ستضعف منافستهم لمنتجي الحبوب الشرقيين، إضافة ذلك فإنَّ النَّقد كان شحيحاً في تلك المناطق؛ ولذلك غالباً ما كان الويسكي يستخدم وسيلة للتبادل لاسيَّما بين صغار المزارعين، ولكلّ ذلك وجد سكان المناطق الغربية أنَّ جوهر ضريبة الويسكي والغاية المرجوة منها كانت تحسين دخل مزارعي المناطق الشرقية الأغنياء على حساب سكان المناطق الغربية[٢٨].

كما احتج المزارعون الصغار كذلك؛ لأنَّ هاملتون منح بهذا القانون تخفيضات ضريبيَّة غير عادلة إلى المقطرين الكبار الذين كان معظمهم من سكان المناطق الشرقيَّة، فقد أورد القانون طريقتان لدفع الضريبة، أولهما دفع قيمة معيّن، والثانية السداد بواسطة الغالون، لذا كان المقطرون الكبار ممّن ينتجون الويسكي بكميات كبيرة قادرين على دفع القيمة الثابتة، ما يعني أنَّ الأكثر إنتاجاً يدفع ضريبة أقل عن كلّ غالون، فيما كان على المزارعين الغربيين ممن امتلكوا مقطرات صغيرة لم تكن تعمل طيلة العام ان يدفعوا ضريبة أعلى عن كلّ غالون ما يجعلهم أقل قدرة على التنافس[٢٩].

ولذلك اعتقد المقطرون الصغار بأنَّ هاملتون صمم الضَّريبة بتعمد لتخريب عملهم والترويج للشركات الكبرى، وأيّد بعض المؤرّخين وجهة النَّظر تلك، على الرغم من أنَّ "**مؤامرة من هذا النوع صعبة التوثيق**"[٣٠]. بحسب المؤرّخ تومسن سلايتر (Thomas Slaughter)، وسواء أكان تصرّف هاملتون عن عمد أم لا، أدرك المقطرون الكبار أنَّ الضّريبة منحتهم فائدة كبيرة لذلك دعموها بقوة، ولم تكن مخاوف التَّمييز الجنسيّ والعرقيّ ببعيدة عن تفكير المتمردين فاعتبر بعضهم أنَّ الحكومة مارست ضدّهم تميزياً معيّناً لأنَّ غالبية سكان المناطق الغربية لاسيّما الحدودية هم من الأسكتلنديين والأيرلنديين الذين كانوا يبغضون أيّ ضرائب تفرض عليهم منذ زمن

وجودهم في بلادهم الأصليَّة تحت الحكم البريطاني[٣١].

جاءت الضّريبة في وقت كان الوضع الاقتصاديّ للبلاد بصورة عامّة ولسكان المناطق الغربية بصورة خاصّة سيئة جداً، فالزراعة التي تشكّل نسبة كبيرة من عمل ومورد السكان تعرّضت لخسائر فادحة بعد ثلاثة مواسم زراعيّة متتالية خاسرة، وضاعف من خسائر المزارعين ديونهم التي كان عليهم سدادها سواء للحكومة أو لكبار المزارعين والمضاربين، في ظلّ انعدام شبه تام للعملة، وفقدان قيمة ما موجود منها لاسيّما ما كان يعرف بالعملة القارية التي أصدرها الكونغرس القاري الذي عمل حينها عمل الحكومة، واستبدل أموال السكان بسندات فقدت قيمتها في أعقاب انتهاء الحرب بسبب حالة التّضخم التي شهدها الاقتصاد الأمريكي الناشئ تواً[٣٢]، فبيعت تلك السندات في أسواق المضاربين بكسور الدولارات، بعد أن أخذت عصابات المستثمرين والمضاربين بشراء تلك السندات بأسعار زهيدة جداً، على أمل تحقيق أرباحاً كبيرةً بعد تعافي الأسواق الأمريكيَّة، أو محاولة وضعها في البنك المركزيّ بعد تأسيسه لإنقاذ أنفسهم من خسائر فادحة في حالة عدم قدرة الدولة على سداد أثمان تلك السندات فيما بعد[٣٣].

زاد الامر سوء بالنسبة للمزارعين والمحاربين القدامى فقدان السندات التي منحتها الحكومة لهم زمن الحرب لقيمتها السوقية من دون أي تعويض، بل وأقدامها على اتخذ مجموعة من الإجراءات التي وصفت "**بالمتطرفة**" لتامين حاجتها وقواتها، من بينها إصدار إدارة الرئيس جورج واشنطن(George Washington)[٣٤]، تعليمات لقواته العسكرية بتأمين احتياجاتها عبر الاستيلاء عليها ولو بالقوة وإجبار المالكين والمزارعين على بيع محاصيلهم للجيش بأسعار زهيدة للغاية واحياناً الاستيلاء عليها من دون ثمن، واصفة من يمتنع عن تقديم ممتلكاته للجيش والحكومة "**بالخائن**" ومتوعِّدة إيّاها بعقوبات شديدة. فكان أكثر المتضررين سواء تعليمات الحكومة تلك أم من الوضع الاقتصاديّ بصورة عامة، هم سكان المناطق الغربية وفلاحيها لاسيّما بعد أن أثرت الحرب ونتائجها على عملهم في مجال الزراعة وخسارة معظمهم أراضيه بسبب الديون لصالح كبار المضاربين والمزارعين، وكان السبيل الوحيد أمامهم سوء لإعالة أنفسهم أو لتسديد ديونهم هو ببيع السندات التي سبق وإن منحتها إياهم الحكومة زمن الحرب، ومع فقدان تلك السندات لقيمتها اضطروا لبيعها للمضاربين بأقلّ من قيمتها بكثير، الأمر الذي زاد من مديونيتهم سواء للمزارعين الكبار أم للمصاريف الشرقيَّة[٣٥].

بالإضافة إلى ضريبة الويسكي كان لدى الغربيين شكاوى أخرى من الحكومة المركزية

ومن بينها أنها لم تقم بحماية الحدود الغربية بصورة كافية، لاسيَّما أنَّ الحرب الهندية الشمالية الغربية كانت تسير من سيء إلى أسوء في الولايات الحدودية، وكانت البلاد تتعرض لخسائر كبيرة عام ١٧٩١م، وعلاوة على ذلك فإنَّ الغربيين منعوا من قبل إسبانيا حينما كانت تضع يدها على لويزيانا من استعمال نهر المسيسيبي للملاحة التجارية؛ ولكلّ ذلك شعر الغربيّون أنّ الحكومة أهملت أمنهم ورفاهيتهم الاقتصادية، وبدلا من ذلك فرضت ضريبة الويسكيّ، وهو الأمر الذي زاد التوتر على الحدود وذهبت الأمور باتجاه التمرُّد والتصعيد المسلح(٣٦).

ثانياً : المسارات العسكرية للتمرد

أمل العديد من سكان الحدود الغربية بعدم تمرير ضريبة الويسكي من قبل الحكومة الاتحادية، وحينما فشلوا في ذلك نظم بعض مواطني غرب بنسلفانيا احتجاجات للدعوة لأبطال القانون(٣٧)، وبعد عدة شهور فقط من بدأ العمل بالقانون الضريبي الجديد، بدأت تصل لواشنطن تقارير عن قيام التمرُّد ورفض الناس دفع الديون واستنكار العقوبات التي كانت تصدر بحقّ المخالفين، وتجمعوا في الاماكن العامة، واغلقوا الطرقات الريفية وهددوا السلطات التشريعيَّة وأجبروا المحاكم على اغلاق أبوابها(٣٨).

سادت معارضة الضَّريبة في أربع مقاطعات جنوبية غربية هي (Allegheny ، Washington ، Fayette، Westmoreland)، وقد حصل اجتماع تمهيدي في ٢٧ تموز ١٧٩١م، في حصن رود ستون(Rod stone)، القديم في مقاطعة فايت برئاسة الكولونيل ادوارد كوك (Edward Cook) دعا لاختيار مندوبين لتشكيل جمعية أكثر رسمية وشرعية، وبالفعل حدث أن اجتمعت هذه الجمعية في بيتسبيرج (Pittsburgh) ، في أوائل أيلول م١٧٩١، فسيطر عليها أول الامر المعتدلون من أمثال هيو اتش. بركينريج (Hugh H. Brackenridge)، ممّن تمنوا عدم أشاعت العنف(٣٩).

أرسلت الجمعيَّة عريضة للنظر في الشكاوى إلى جمعية بنسلفانيا والكونغرس الأمريكي وكانا كلاهما يقعان في فيلادلفيا، وذكروا في التماسات رفعت للكونغرس الأمريكي، شكواهم من الضريبة الجديدة وشجبوا مقترح إقامة البنوك الذي روج له هاملتون؛ لأنَّها بحسبهم وضعت الائتمان في أيدي قِلَّة من الأشخاص، وحين أهمل الكونغرس تلك الشكاوى ولم يلتفت لها، بدء العنف يتصاعد لاسيّما ضدّ جامعي الضرائب الذين كانوا يقدمون من واشنطن، ففي الحادي عشر من أيلول ١٧٩١م، تمّ الاعتداء على جابي ضرائب جديد يدعا روبرت جونسون (Robert Johnson)، من قبل عصابة متنكرة في مقاطعة واشنطن، وحين أرسلت

الحكومة المحلية رجل أمن آخر لتطبيق أوامر المحكمة تجاه المعتدين تمّ الاعتداء عليه أيضاً[٤٠].

وبحلول شهر آب عام ١٧٩٢، ازداد العنف كثيراً وأطلقت النار على المنازل التي كان جامعي الضرائب يستأجرونها وعقدت الاجتماعات وشكّلت لجان المراسلة، وسرعان ما انتقلت المعارضة من غرب بنسلفانيا لشرقها والى ميريلاند ثمّ إلى ولايات أخرى[٤١]. على الرغم من أن الروايات القديمة حاولت أن تحصر تمرد الويسكي في مناطق غرب بنسلفانيا، ألا أنَّه في الواقع امتد ليشمل المقاطعات الغربية بين كلّ الولايات في الابلاش (ميريلاند ، فرجينيا ، كارولينا الشمالية ، وكارولينا الجنوبية وجورجيا) ، فلم يتمّ جمع ضريبة الويسكي في أنحاء الولايات الحدودية كافة، إذ لم يتمكن أحد من فرض القانون أو محاكمة المتهربين، وبسبب هؤلاء وغيرهم لم تنجح الحكومة المحلية في جمع الضريبة لعامي ١٧٩١ و١٧٩٢م، وعلى الرغم من قانون الضريبة عُدل في مايس عام ١٧٩٢م، وخفضت الضريبة سنت واحد بناء على دعوة من وليام فيندلاي (William Findley)، عضو الكونغرس عن غرب بنسلفانيا، ألا أنَّ سكان الولايات الغربية استمروا برفض القانون ومعارضته[٤٢]

حصل الاجتماع الثاني للمتمردين في اب ١٧٩٢م في بيتسبيرج، وقيل إنَّه كان أيضاً برئاسة إدوارد، كوك لمناقشة مقاومة قانون ضريبة الويسكي، لكن هذه المرة كان الاجتماع اكثر راديكالية من الاول، فخلا من المعتدلون أمثال فيندلاي وبيكرينج. وسيطر على الاجتماع مجموعة من الفدائيين تدعى "جمعية جدول مينجو" (Mingo Creek Association)[٤٣]، التي طالبت اثناء الاجتماع بطلبات راديكالية، فيما عمد بعض الحضور ممّن كانوا شاركوا في الثورة الأمريكيَّة سابقاً لرفع أعمدة الحرية وشكّلوا لجان للمراسلة وسيطروا على الميلشيات المحلّيّة وخلقوا محكمة خارج سيطرة الدولة وشجعوا الناس على عدم دفع الديون والتمرد على الحكومة[٤٤].

وأخذت المعارضة للقانون الضريبي الجديد تنتشر في مناطق عديدة من بينها المناطق الواقعة غرب الابلاش ورفض بعض الولايات تطبيق القانون بشكل مطلق فيما أخذت مجموعات من الجورجيين والكنتاكيين بتشكيل حركات انشقاق مستقلة، واستمرت بلا انقطاع الاعتداءات على منازل جامعي الضرائب، ففي مايس ١٧٩٣م على سبيل المثال، هاجمت مجموعة منزل جامع الضرائب بنجامين ويلز (Benjamin Wells)، في مقاطعة فاييت (Fayette)، ثُمَّ عادت نفس المجموعة في تشرين الثاني

لمهاجمته مرةً أخرى وإجباره على الاستقالة[٤٥].

وفي يومي ١٦ و١٧ تموز ١٩٧٤م، تجمع مئات الفلاحين المسلحين من غرب بنسلفانيا وزحفوا باتجاه بور هيل (Bowor Hill)، في مقاطعة واشنطن، حيث محلّ سكن الجنرال الغني والمتعصب للحكومة المركزية جون نيفيل (John Neville)، المشرف الاقليمي على مجموعة من جامعي الضرائب، مطالبين إيَّاه بالاستقالة وتسليمهم السجلات الضّريبية التي كانت بحوزته[٤٦]، وحين رفض الاستجابة لمطالبهم اشتبك الطرفان في مواجهة بالأسلحة النارية اسفرت جولتها الأولى عن مقتل شقيقه الأصغر، وبعد يومين تجددت المواجهات مرة أخرى واسفرت كذلك عن مقتل اثنين من المهاجمين وأحد المدافعين من اتباع نيفيل[٤٧].

وفي الاول من آب ١٧٩٤م، تجمع قرابة ٧٠٠٠ مسلح ممّن فقدوا ملكياتهم وكان الغالبية منهم منتمية لميلشيات محلّيَّة، في ميدان برادوك (Braddock) على نهر (Monongahela) وزحفوا باتجاه بيتسبيرج وهم ينادون بالاستقلال والانفصال عن الاتحاد ويرفعون علم فيه ستة خطوط، مثّلت مقاطعات بنسلفانيا الخمس زائداً مقاطعة متاخمة لها تابعة لفرجينيا هي مقاطعة أوهايوا[٤٨]، فقصدوا حصن بيت (Pitt)، الاتحادي على أمل اقتحامه والحصول على ترسانته، إلا أنَّهم اضطروا للتراجع امام مدفعيَّة الحصن التي قصفتهم بضراوة، ما دفعهم لمهاجمة املاك عدد من سكان بيتسبيرج ممّن اعتبروهم تابعين للحكومة الاتحادية وموالين لها، كما حطموا عدد من الملكيات في المناطق حول بيتسبيرج[٤٩].

وفي الرابع عشر من آب وبعد اجتماع حماسي لاهب في باركنسون، قرّر المجتمعون وبوصفهم من سكان الغرب دعم القوانين المحلّيَّة لبنسلفانيا وضرورة إبطال ضريبة الويسكي وإنهاء المحاكمات خارج محاكم بنسلفانيا، فيما طالب الاكثر تطرف منهم بأشياء كثيرة أخرى[٥٠]، وكان ذلك يعني بالضرورة تصعيداً في الصدام مع الحكومة المركزيَّة، الأمر الذي تطلب منها تحرّكاً سريعاً للقضاء على التمرُّد.

ثالثاً: موقف الحكومة والكونغرس الامريكيين من تمرُّد الويسكي

بدأ الرئيس جورج واشنطن وحكومته الشعور بالقلق المتزايد من اخبار التمرُّد، بعد أن رفضوا التماساً من الحكومة المحليَّة في بنسلفانيا للتعامل مع التمرُّد بطريقتها الخاصة، واعتبر هاملتون اجتماع بيتسبيرج الثاني تهديداً خطيراً لعملية فرض قوانين الحكومة، فصممت الحكومة على إرسال الجيش نحو الغرب للقضاء على التمرُّد، وأصدر الرئيس واشنطن إعلاناً في السابع عشر من آب طالب فيه المتمردين أنهاء

تمردهم[٥١]، فيما دعا هاملتون من جهته لعمل عسكري لقمع التمرد بالقوة في غرب كارولينا الشمالية، إلا أنَّ المدعي العام حينها أدموند راندلوف (Edmund Randolph)، جادل بأنَّه لا يوجد دليل كافٍ لتبرير مثل هكذا فعل قانونياً[٥٢]. وأضاف عدد آخر من السياسيين " **بأنَّ توظيف القوة العسكرية في هذه المرحلة سيمون سيء للغاية، فكل ما فعله المتظاهرون غير دستوري وغير قانوني**"، وكانوا يشيرون ان التعامل معه بالقوة لن يجدي نفعاً ولذلك ساد اعتقاد لدى بعضهم في الأقل "**بأن اي عمل على مستوى الاتحاد للقضاء على التمرد لم يكن أمراً ضرورياً وملحاً**"[٥٣].

ومن أجل التغطية على الأمور وردّاً على التماس حكومة بنسلفانيا تشكّلت لجنة من ثلاثة اشخاص بنسلفانيين، وهم كلٌّ من وليام برادفورد (William Bradford) وهو مدع عام أمريكي، وجيمس روس (James Ross)، سناتور عن منطقة بيتسبيرج، وقاضي محكمة بنسلفانيا جاسبر ييتس (Jasper Yeates)، وأرسلت الى منطقة بيتسبيرج على أمل حل المشكلة سلمياً، إلا أنَّ جناح هاملتون استمر بتحريك الأمور وفق رؤيته، فلم تكن اللجنة بحسب بعضهم سوى "**كذبة ومناورة السياسية**" كانت ضرورية لتجنب توجيه النقد لسياسة الحكومة وإجراءاتها، فكان عليها أن تظهر للشعب بأنَّها بذلت كلّ الجهود الممكنة لحلّ الأزمة سلمياً وحين عجزت عن ذلك اضطرت اللجوء للسلاح وتلقين البنسلفانيين ما سمّته "**درساً قاسياً**"[٥٤].

أعلنت حكومة بنسلفانيا من جهتها عدم السماح بدخول الجيش الاتحادي لأراضيها لمعاقبة مواطنيها، قبل أن تنفذ كلّ الطرق والخيارات السلمية الاخرى، وعلى الرغم من أنَّ اللجنة الشكلية التي زودت بتعليمات عرض العفو العام عن المتمردين واسقاط الضرائب التي لم يدفعوها سابقاً، في قبال تعهدهم بالولاء والطاعة للحكومة المركزية، إلا أنَّ اللجنة لم تمنح أيّ وعدٍ بإلغاء القانون، وقد ذهب روس منفرداً لحضور اجتماع للمتمردين عقدت في ١٤ آب، تمّ خلاله تشكيل لجنة من أثنا عشر عضواً لمقابلة مبعوثي الحكومة والتفاوض معهم باسم المتمردين[٥٥].

وفي السابع عشر من آب أرسلت اللجنة تقريرها الأول للعاصمة فيلاديلفيا وعبرت فيه عن قناعاتها بأنَّ هناك فئة من المتمردين الراديكاليين يسعون للانفصال عن الاتحاد، لكنَّها أشارت إلى أنَّ هذه الفئة هي أقليَّة عددية جداً، كما أوضح التّقرير وجود مجموعة ثانية لا ترغب بالانفصال لكنها مصرّة على إلغاء القانون الضريبي، أمَّا الفئة الثالثة، فهي من المعتدلين التي يمكن أن

تخضع للقانون لكنَّها تخشى من المجموعتين الأوليتين[٥٦].

وبعد التّشاور مع لجنة الاثني عشر أصبح المفوضون الاتحاديون أكثر تفاؤلاً بإمكانية التوصّل إلى اتفاق مع المتمردين، فقدموا لهم اقتراحا في ٢٢ آب يقضي بأن يحصل المتردون على عفو عام إذا ما أعلنوا استسلامهم للقانون وسعوا إلى دفع الناس لطاعته والعمل به، ومحاولة إقناع الجمعيَّة التي سبق وشكّلها المتمردون لتمثّلهم، والمكوّنة من ستين عضواً يمثّلون مختلف الأقسام الإدارية في غرب بنسلفانيا، وقد وافقت لجنة ١٢ على ايصال تلك المقترحات لجمعية الستين[٥٧].

وفعلاً حدث الاجتماع في براونزفيل في حصن ريدستون (Redston)، يومي الثامن والتاسع والعشرون من آب، وفي أول الأمر قبول مقترح الاستسلام بالرفض والمعارضة وأصرت جمعيَّة الستين على إلغاء قانون الضَّريبة أو تعليقه، وأن لا يكون منح العفو العام مشروطاً بتقديم طاعتهم للحكومة المركزية، ومع محاولات بركينريج الذي كان عضواً في جمعية الستين استمالة زملائه المعتدلين ودفعهم للموافقة، إلا أنَّه فشل في ذلك، فتقرّر الذهاب للتصويت على المقترح، وحين تقرّر أن يكون التصويت علنياً اعترض الكثيرون على اعتبار أنَّ ذلك سيكشف التوجّه الحقيقيّ لكلّ عضو ما يجعله عرضة لتهديد وانتقام الفئات المتطرفة داخل الجمعيَّة، وحين قدّم مقترح التّصويت السري اعترض بعضهم كذلك خشية أن يتمّ التعرّف على خطّهم إذا ما كتبوا خياراتهم على الورق فيقع المحظور[٥٨].

وأمام ذلك تمّ الاتفاق على أن يعطى كل عضو ورقتين يكتب في الأولى "**نعم**"، وفي الأخرى "**لا**" ثُمَّ يضع إحداهما في الصندوق ويمزق الأخرى، لإخفاء حقيقة تصويته، وبعد تطبيق ذلك المقترح جاءت نتيجة التصويت لصالح الثوار اذ رفُض المقترح بواقع ٣٤ صوتاً الى ٢٣ صوتاً من أصل ٥٧ صوتاً لذلك لم يمر مقترح للجنة وتمّ ردّه[٥٩].

وقبل حتّى أن يصل تقرير لجنة المفوضين إلى العاصمة فيلاديلفيا في ٢٣ آب ، أسرع الرئيس واشنطن لعقد اجتماع طارئ لمجلس الوزراء، وبعد استشاره هاملتون وراندولف بدأت إدارة واشنطن من جهتها التحضيرات للحرب ، وأسرعت فيلاديلفيا لاستدعاء قرابة ١٣،٠٠٠ من الميلشيا المحلّيّة من مناطق نيوجرسي وبنسلفانيا وميرلاندا وفرجينيا[٦٠]، وفي أوائل ايلول صدرت الأوامر لتلك القوات بأن تتحرّك القادمة منها من الشمال وتلتقي عند منطقة كارلايل (Carlisle)، والقادمة من الجنوب تلتقي عند مدينة كومبرلاند (Cumberland)، في ميريلند، ثُمَّ بعد أسبوع أي يوم التاسع من أيلول قرّر الجيش أن يزحف باتجاه بيتسبيرج وكان الجيش

بقيادة جورج واشنطن نفسه طيلة المدة (٤ الى ٢٠ تشرين الأول) قبل أن يعود لجلسة للكونغرس في فيلادلفيا، وصحب معه كلاً من هاملتون والجنرال هنري لي (. . Henry Lee) حاكم فرجينيا[٦١].

وبغية أن تعطي إدارة واشنطن صبغة مدنية لعملها العسكري ولتظهر العالم أنّ ما يحدث هو تمرد ضدّ السلطة المدنية في البلاد، فإنّها لجأت لتوظيف القضاء فطلبت من مدع عام بنسلفانيا الاتحادي وليام راولي (William Rawle)، مرافقة الحملة فشعر الأخير بدوره بأنَّ وجوده لن يكون مؤثراً ما لم يكن بصحبته قاضي فدرالي من المحكمة العليا، او قاضي محلي من بنسلفانيا، وفعلاً طلب من القاضي ريتشارد بيتير مرافقته، لكنَّه رفض ذلك، الأمر الذي دفع الرئيس واشنطن الطلب من هاملتون الكتابة للقاضي ريتشارد واجباره على مرافقة الحملة[٦٢].

كما طالبت إدارة الرئيس واشنطن أن يتمّ وضع حلّ دستوري للمشكلة قبل الشروع بالحلّ العسكري، لاسيّما أنَّ الحكومة كانت تحتاج إلى شيئين اثنين قبل الشروع بتطبيق الحل العسكري، أولهما: أن تظهر للشعب بأنَّها تملك حلاً سلمياً للمشكلة، كي تبدوا لهم بأنَّها لم تلجأ للخيار العسكري، إلا بعد أن استنفذت كلّ الخيارات السلمية الأخرى، أمَّا الشيء الثاني فكان حاجتها لتوسعة ميلشياتها ورفع قدرتها القتالية وضمان ولائها[٦٣].

أسرع الكونغرس من جهته لإصدار القوانين التي تسهل عمل الحكومة للقضاء على تلك التحركات، فاصدر قانون الميلشيا الأول عام ١٧٩٢م، الذي ركّز السلطات العسكرية بيد الحكومة المركزية، ومنها صلاحية استدعاء الميليشيات، وعالج قانون عام ١٧٩٢م مشكلة تحديد صاحب السلطة في استدعاء الميلشيات عبر إسنادها للرئيس أثناء عمليات الغزو وغيرها من الحالات الطارئة، وكانت كلمة "**الغزو**" تشير إلى الحروب الهندية في الأرضي الشمالية الغربية في الأساس، ولكنَّ لغة القانون جاءت واسعة وقابلة للتطبيق في مواضع أخرى من بينها إمكانية استدعاء تلك القوات للقضاء على التحركات المماثلة للتحركات الشعبية ضدّ الضرائب، فقد نصّ القانون على أن" **من حقّ الرئيس استدعاء الميلشيا حينما يتمّ معارضة قوانين الولايات المتحدة، أو أن يتمّ عرقلة تنفيذها في أية ولاية**"[٦٤]

أمَّا القانون الثاني، فضمن أن تتم الاستجابة لنداء الرئيس عبر تجنيد كل " **ذكر سليم حر بين عمر ١٨ و٤٥ عام**"، وقد وافق أعضاء مجلسي النواب والشيوخ مباشرة على هذه القوانين وتعهدوا نيابة عن ولاياتهم بأنَّ ميليشياتها ستكون جاهزة للاستدعاء في أيّ وقت، ويُلاحظ أنَّ نصّ القانون استبعد العبيد من التجنيد بعد أن حدد شروط التّجنيد بأن

يكون المجنّد " **أبيض سليم الجسم وحرّاً**"[٦٥].

وما أن صدر القانونين حتّى بدأ الكسندر هاملتون بصياغة إعلان يدين فيه واشنطن تلك التمردات التي حدثت في غرب بنسلفانيا، وحينما صدر الإعلان في الخامس عشر من أيلول ١٧٩٢م، أثار نقداً لاذع بين سكان الولايات، فقد أدان الإعلان "**التمردات**" الضّريبيَّة وعدها " **نقيض الواجب الذي يدين به كل مواطن لبلده**" وامتدح الإعلان ما سماه "**الاعتدال الذي ظهر من لدن الحكومة**" ووعد أن تتخذ الحكومة" **أيّ خطوة ضرورية**"، للحفاظ على الوضع العام، وشدّد الإعلان على أنَّ اللجنة المالية والقانونيَّة ستعمل على "**فرض مجموعة من الضّرائب**" وأنَّها ستجد طريقها للتطبيق بطريقة أو أخرى[٦٦].

ومن أجل تفعيل الإعلان وتحويله للتطبيق العمليّ، قاد هاملتون حملة إعلاميَّة واسعة لدفع الأمة باتجاه هدفه وأخذت دعاياته تركز على "**التمردات**" الضريبيَّة ومحاولة تشويه هدفها والجهات التي تقف وراءها ممّن وصفهم ببعض النخب المحلية وأشخاص متذمرين، واتفق واشنطن مع هاملتون في تلك الإجراءات وفي ذلك الوصف، وخشي من تحول تلك التمرّد إلى مدّ ثوري على الطراز الفرنسي وبالهام من الثورة الفرنسية التي كانت تعيش ذروة انتصاراتها في تلك الأيام، وشعر الرجلان بأنَّ زيارة الوزير الفرنسي تشارلز جنت (Charles Genet)، للولايات المتحدة أسهمت في زيادة حدة الحضور الفرنسي في عقلية الثوار، ذلك الشعور الذي ظهر في الكثير من الرسائل التي كتبها جورج واشنطن لزملائه وموظفيه، وقد جاء في إحداها قوله "**إنَّ النوادي صممت بالأساس لبذر بذور الغيرة والشكّ بين الشعب والحكومة ونشر مذاهب شنيعة تهدف لتسميم وإثارة عقول الناس**"[٦٧].

فشدّد الرجلان على أنَّ النسيج الكامل لأمريكا يتوقّف على قمع هذه "**التمرّدات**" المحليَّة الصغيرة، لاسيَّما بعد أن خشي واشنطن ممّا عده " **فوضوية وتشويش**"، أمّا هاملتون فاندفع بشكل أكبر لفكرة القضاء على هذه "التمرّدات" وكتب يقول "**يظهر لي بأنَّ وجود الحكومة ذاته يتطلب مثل هذا الإجراء**"[٦٨]، وفي رسالة بعث بها إلى واشنطن في الثاني من آب ١٧٩٤م، زود هاملتون الرئيس بما يمكن عدّه خطّة عمل للقضاء على تلك "التمرّدات"، عبر رفع إعداد وجاهزية الميليشيات في عدة ولايات لما يقدر ١٢،٠٠٠ آلف جندي في الأقل لصدّ تلك "**التمرّدات**" والقضاء عليها كما أوعز في الوقت نفسه للكثير من الصحف لتضخيم موضوعة المؤامرة الفرنسية ومدى تأثيرها بتلك التحرّكات[٦٩].

بدأ هاملتون يخطط فعلياً للقضاء على المتمردين وفي عام ١٧٩٤م بدأ يجمع من حوله فئة قوية من مناصريه في الحكومة الاتحادية، من بينهم مدع عام عن ولاية بنسلفانيا وليم راولي وفي عام ١٧٩٤، وعلى الرغم من وجود قوانين اتحادية سابقة يجيز لمحاكم الولايات محاكمة الأفراد في ولاياتهم عن جرائم اتحادية[٧٠]، إلا أنَّ راولي أصدر أكثر من ستين مذكّرة استدعاء لأشخاص امتنعوا عن دفع الضرائب من مزارعي ومقطري الويسكي في الغرب للمثول في آب أمام المحكمة الفدرالية في فيلادلفيا[٧١].

وفعلاً انطلق المارشال ديفيد لينوكس (David Lenox)، لتنفيذ أوامر الاستدعاء تلك، فوصل في أواخر حزيران لأقصى الغرب عند مقاطعات الليغاني، وفي يوم الخامس عشر من تموز التقى بالمزارعين الذين كانوا منشغلين بموسوم الحصاد، فاصطدم بهم بعد أن رفضوا دفع الضرائب أو استلام مذكرات الاستدعاء لهم من قبل المحكمة الاتحادية[٧٢].

الامر الذي دفع الحكومة الاتحادية لإصدار أوامرها للجنرال لي بالتحرّك للقضاء على التمرّد، وفعلاً تحرّكت القوات من فرجينيا، نيوجرسي، ميريلاند، وبنسلفانيا باتجاه المقاطعات الغربية، ولم تواجه أيّ مقاومة تذكر فالكثير من المتمرّدين هربوا حتّى قبل أن تصل القوات الاتحادية في الرابع والعشرين من تشرين الاول، فيما تم محاكمة عشرين شخصاً منهم أمام محاكم فيلادلفيا، وسرعان ما عفى الرئيس واشنطن عمن تمّ إدانته بأعمال الحرق أو السرقة، فيما أقر الباقون بالولاء والطاعة للحكومة المركزية[٧٣].

وعلى الرغم من الانضباط العسكري الكبير الذي كان الضباط أومروا ليحملوا جنودهم عليه[٧٤]، غير أنَّ هناك إشارات متقاطعة وردت لدى بعضهم تشير الى أن قسم من هذه القوات تعامل بوحشية مفرطة مع المتمردين، وذكر المؤرخون بان ذلك ربما حدث في القسم الشرقي من مقاطعة واشنطن في الليغاني التي كانت مركزاً للتمرُّد، فقيل إنَّ قوات نيوجرسي جمعت عدداً من الهاربين وقامت بتعذيبهم[٧٥].

وكان من النتائج المهمّة التي ترتبت على التمرُّد، ولو بالعارض أنَّ الغرب انفتح أكثر أمام مزيد من المهاجرين سواء من الداخل أم الخارج، فعدد كبير من الجنود الذين كانوا شاهدوا الغرب لأول مرة فضلوا العيش فيه أو في الأقل حين عادوا نقلوا تلك الصورة للآخرين ممّن تحمسوا للهجرة والسكن في المناطق الغربية[٧٦].

الخاتمة

لقد مثّل التمرُّد، ومن دون شك مرحلة تاريخيَّة مهمّة جداً من تاريخ البناء السياسيّ والمجتمعيّ، بل الدستوري في مرحلة ما، للولايات المتحدة الامريكية، لعدة وجوه واعتبارات، فقد عكس التمرُّد حالة الفوضى الفكريَّة والسياسيَّة التي كانت تمرّ بها البلاد في المرحلة القريبة التي تلت حرب الاستقلال، التي كانت تتنازعها رؤى وتصوّرات مختلفة لنمط الحكم والصّورة التي يجب ان يسود عليها النِّظام الجديد في البلاد، وكانت جميعها، كما قلنا سابقاً تتقاطع عند رؤيتي المركزيَّة واللامركزيَّة.

من جهة ثانية مثَّل التمرُّد، ولو بالتلميح، حالة من الفكر الاشتراكيّ لنمط الحكم وإن لم يكن ظهر بالمعنى المتعارف عليه اليوم لمعنى الاشتراكية أو الشيوعيَّة، غير أنَّ رفض المتمردين لسياسة الدولة نحو دعم كبار الاغنياء على حساب الطبقات الفقيرة من مزارعين وعمال حمل في طياته فكراً لنمط اشتراكي أو شبه اشتراكي كان يُراد له أن يسود من قبل المتمرّدين عبر عدم السماح لكبار الاغنياء والمزارعين التربح والاغتناء على حساب الطبقات الدنيا من المجتمع.

عكس التمرُّد كما اتضح أنَّ رؤية النخبة الحاكمة في البلاد يومذاك التي كان يمثّلها على الأغلب الكسندر هاملتون في مجتمع نخبوي تكون فيه الكلمة العليا للحكومة المركزية وعلية القوم، على غرار المجتمع الانكليزي، كانت تختلف، بل تعارض الرؤية التي كان يتصوّرها عامة الناس والطبقات الدنيا لطبيعة الحكومة والمجتمع اللذين كان من المؤمّل أن يسودا في داخل المستعمرات في المدة التي تلت الاستقلال.

لم يكن التمرُّد في حقيقته اعتراض فئة معيَّنة على ضريبة مستهم بضرّها بقدر ما مثّل صراعاً تراكميّاً لجملة من الأسباب التي تعرضنا لها في محلّه، ولذلك وجدنا الكثير من كبار السياسيين داخل الحكومة والكونغرس ممّن تعاطفوا مع المتمردين وحملوا الحكومة المركزيَّة مسؤوليَّة سياستها الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الخاطئة تجاه تلك الفئات والمناطق، وكانوا بذلك يدعمون موقفهم ورؤيتهم لحكومة ضعيفة على حساب حكومات ولايات قوية ولها صلاحيات واسعة في التعامل مع مواطنيها وما يحدث لهم او يصدر عنهم.

جاء ردّ الفعل العنيف والسريع من قبل إدارة واشنطن بصورة عامة والكسندر هاملتون بصورة خاصة؛ ليعكس حراجة ضعف في الموقف الحكومي، فإدارة واشنطن أرادت من قضية القضاء على التمرّد بهذه السرعة والقوة إرسال أكثر من رسالة بعضها للداخل الأمريكي الذي كانت تمزّقه الانقسامات والحروب الداخليَّة، وعدم الاستقرار، ورفض

الكثير من الولايات العمل بالدستور الجديد على الرغم من إقرارها به، يقابله ضعف في المركز الإقليميّ والدوليّ للبلاد الناشئ حديثاً، لاسيّما وسط تنازع بريطاني . فرنسي وجدت أمريكا نفسها طرفاً فيه بصورة أو بأخرى، فكان عليها أن تثبت للجميع بأنَّها دولة قوية تمتلك إدارة وأدوات قادرة على التّعامل مع الحوادث سواء الداخليَّة منها أم الخارجيَّة.

أمَّا الفائدة الأخرى التي جنتها الحكومة من وراء استخدامها القوة للقضاء على التمرد فإنَّها حملت الكونغرس على إصدار مجموعة قوانين عزّزت من خلالها سلطة الرئيس والحكومة على تنظيم الميلشيات والقوات المحليَّة وأصبح القائد العام ورئيس الباد أكثر قوة وسلطة في التحكُّم بها متى شاء وتحويلها الى أداة جديدة لترسيخ الحكومة المركزيَّة على حساب حكومات الولايات.

الهوامش والتعليقات

(١) للنظر في طبيعة السياسية الضريبة التي اتبعتها بريطانيا العظمى تجاه مستعمراتها في امريكا الشمالية في تلك المرحلة يراجع:

Henry Cabot Ladge , A Short History of the English Colonies in American, Harper and brother, New York, 1881. PP.512-527.

(٢) ولد جورج الثالث في ٤ حزيران ١٧٣٨ ارتقى العرش للمدة (١٧٦٠-١٨٢٠) و كان يعاني من نوبات جنون دورية استمرت طويلاً بدءاً بعام ١٧٨٠ ، وقد شخص الأطباء مؤخراً إصابته بمرض نادر يسببه خلل ايضي يعرف "بور فيريا " توفي جورج الثالث في ٢٩ كانون الثاني ١٨٢٠ يراجع حول جورج الثالث ودوره في التاريخ الانكليزي الحديث:

Ayling Stanley, George the Third,. London, Collins, 1972.

وللتعرف على موقفه بدقة من الثورة الأمريكية :

Peter D. G.Thomas, "George III and the American Revolution",1985.

(٣) هي الحرب التي اندلعت نتيجة المنافسة الاستعمارية بين بريطانيا وفرنسا في قارة أمريكا والنضال في سبيل السيطرة والنفوذ في ألمانيا ،اشتركت فيها جميع دول أوروبا تقريبًا، وامتدت إلى أمريكا والهند ومناطق أخرى وسميت في أمريكا بالحرب الهندية الفرنسية، وفي أوروبا نشبت الحرب بين كل من بروسيا والنمسا من أجل السيطرة على ألمانيا. ونتيجة لهذه الحرب، فقدت فرنسا سلطانها في أراضي أمريكا الشمالية التي استولت عليها بريطانيا نتيجة عقد معاهدة باريس ١٧٦٣ ،يراجع: Daniel Marston, The Seven Year's War ,Osprey ,London,2001.

(٤) ولد في ١٤ تشرين الأول ١٧١٢ ،انتخب في البرلمان عام ١٧٤١ وأصبح زعيماً لمجلس العموم ، تقلد بعدها عدة مناصب منها رئيساً للوزراء (١٧٦٣-١٧٦٥) سقطت حكومته نتيجة خلافه مع الملك حول تركيبة مجلس الوصاية على العرش ، توفي في لندن في ١٣ تشرين الثاني ١٧٧٠ ، يراجع :

British History. A Dictionary of British History. Copyright © 2001, 2004 by Oxford University

Press

http://www.answers.com/topic/

(3) Arthur C .Perry and Jr and Gertrude. A .Price , American History ,Second book "1763 to the Present time" , New York – Chicago ,1914 ,P.4.

(5)Salma . Hale , History of the United States from first settlement as colonies to the Close of the War With Great Britain in 1815, Second edition , London , 1827,PP.194-195.

(2) Bernhard Knollenberg, Growth of the American Revolution, 1766–1775. New York: Free Press, 1975,PP.21-25.

(٨) يراجع عن القرارات والقوانين التي اتخذتها الحكومة البريطانية ضد المستعمرات وردود الفعل التي ولدتها ومن ثم أثرها في اندلاع حرب الاستقلال الأمريكية:

Charles A. Beard and Mary R. Beard , History of the United States , the Macmillan company , New York ,1921 ,PP. 77-99 ;

Salma .Hale , Op.Cit , PP. 194-242.

(٩) يراجع للمزيد .

Henry Cabot Ladge , A Short History , P.219 and after.

(١٠)Robert A. Gross, In Debt to Shays, " The bicentennial of an agrarian rebellion", the University of Virginia , U.S.A, ,1993, P.52.

(١١) Robert A. Gross, In Debt to Shays...P.52.

(١٢) اشتملت تلك القروض على قروض داخلية من تجار وملاك امريكيين كبار، وخارجية من قبل بعض الدول من بينها فرنسا واسبانيا وهولندا وغيرها.

(١٣) Ron .Chernow, Alexander Hamilton, New York: Penguin Press, 2004, P.379.

(١٤) ولد في عام ١٧٥٧ ،وكان من أهمّ الشخصيات التي أسهمت في بناء الولايات المتحدة خلال مرحلة الاستقلال، وعمل مدة من الزمن مستشاراً في إدارة واشنطن ، وعلى الرغم من أنه ترشح للانتخابات الرئاسية عام ١٨٠٤ إلا انه لم يفز فيها ، توفي عام ١٨٠٤ ، يراجع للمزيد.

(١٥) Suzette Hemberger, “A Government Based on Representation,” Studies in American
Political Development 10 ,199,:P. 317.

(١٦) Slaughter, Thomas P. The Whiskey Rebellion: Frontier Epilogue to the American Revolution. Oxford University Press, 1986, P.105.

(١٧) William D. Barber, “‘Among the Most Tetchy Articles of Civil Police’: Federal Taxation and the Adoption of the Whiskey Excise,” The William and Mary Quarterly 25, no. 1 ,1968, PP. 58-84.

(١٨) Ibid.

(١٩) ولد توماس جيفرسون في عام ١٧٤٣ ، شغل منصب حاكم فرجينيا(١٧٧٩-١٧٨١) ووزيراً للخارجية في إدارة الرئيس واشنطن ونائباً في إدارة الرئيس جون آدمز، أصبح الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية خلال انتخابات عام ١٨٠١ ثم عام ١٨٠٩ ، توفي في عام ١٨٢٦، يراجع للمزيد :

Lance .Banning , The Jeffersonian Persuasion: Evolution of a Party Ideology, Cornell University Press,1978.

(٢٠) للمزيد حول الموضوع يراجع:

Frederick D. Drake and Lynn R. Nelson, States' Rights and American Federalism: A Documentary History, Westport, CT, 1999, P.95 and after

(٢١) ولد جون مارشال في الرابع والعشرين من ايلول عام ١٧٥٥، تزعم الحزب الفدرالي في فرجينيا، وخدم عضواً في مجلس النواب للمدة من (١٧٩٩-١٨٠٠) ليعين بعدها وزيراً للخارجية في عهد الرئيس جون آدمز (١٨٠٠-١٨٠١) ثم انتقل لترأس المحكمة العليا ليصبح بذلك رابع رئيس لها، وعمل خلال مدة ترأسه للمحكمة التي دامت اربع وثلاثون عام على تعزيز سلطة الدستور والحكم المركزي في البلاد، توفي في السادس من تموز عام ١٨٣٥، وللنظر بصورة أكثر تفصيل حول الرجل ودوره في التاريخ الامريكي الحديث، يراجع،

Albert Jeremiah Beveridge, The life of John Marshall: Volume 4 , 1919.

(٢٢) Quoted in : Terry Bouton, Tying Up the Revolution ,Money ,Power and regulation in Pennsylvania "1765-1800", PhD, Dulxe University 1996, P.

(٢٤) Quoted in : Bouton, Terry , Typing Up..,P. 404.

(٢٥) Quoted in : Terry Bouton , Tying Up..., P. 3.

(٢٦) Terry Bouton , Tying Up..., P. 30.

(٢٧) R. T . Wiley , The Whisky .., P.19.

(٢٨) Terry Bouton , Tying Up..., P. 30.

(٢٩) Wythe Holt , The Whiskey ...,P. 5

(٣٠) Thomas P. Slaughter, The Whiskey Rebellion ..., P.148.

(٣١) R. T. Wiley , The Whisky .., P. 11.

(٣٢) فقد أصدر الكونغرس القاري في عام ١٧٧٥، ما عرف بالعملة القارية، وتقرر في مايس إصدار ما يقارب (٣،٠٠٠،٠٠٠) دولار، وفعلاً طُبِع هذا المبلغ ما بين حزيران وتموز عام ١٧٧٥، وقد قسم المبلغ بين الولايات التي كانت أعضاء في الكونغرس القاري ، واستثنت من تلك الأموال ولاية جورجيا التي لم تكن عضوا في المؤتمر، ثم توالى طبع كميات أخرى من تلك العملة، للمزيد يراجع،

William .F .de Knight , History Currency of the Country and of the Loans of the United States , Washington, 1900, PP.6-7.

William .F .de Knight , History

(33) Currency..., P. 7.

(٣٤) ولد في فرجينيا في ٢٢ شباط ١٧٣٢ في عائلة غنية ومالكة للعبيد التحق بالقوات العسكرية ١٧٥٤-١٧٥٨، وحينما تشكل المؤتمر القاري ترأس قواته العسكرية ١٧٧٥-١٧٨٣ وقاد الولايات المتحدة إلى النصر والاستقلال عن بريطانيا العظمى ،ترأس لجنة كتابة الدستور واختير بالإجماع أول رئيس للولايات المتحدة (١٧٨٩-١٧٩٧) توفي في ١٤ كانون الأول ١٧٩٩، وللمزيد ، يراجع :

John E. Ferling ,The First of Men: A Life of George Washington, Biography from a leading Scholar. ,1989.

A Tale of two Rebellions, on website,
(35)http://americanvision.org.

(٣٦) Wythe Holt , The Whiskey ...., P. 5.

(٣٧) R. T. Wiley , The Whisky ..., P .16.

(٣٨) Wythe Holt , The Whiskey ...., P. 5.

(٣٩) Thomas P. Slaughter, The Whiskey Rebellion..., P. 206.

(٤٠) Thomas P. Slaughter, The Whiskey Rebellion.., P. 113

(٤١) Jeffrey Rogers Hummet, The American militia and the Origin of Conscription : A Reassessment, Journal of Libertarian Studies, Vol.15. No .4, 2011, P.46.

(٤٢) Stephen. I Vladeck, Emergency Power and Militia Acts, the Yale Law Journal, Vol.114, No. 149 , 2004 , P.161.

(٤٣) في الواقع لم يكن هذا النادي او التجمع هو الوحيد فقد كانت تنتشر في المنطقة مجموعة من الاندية والمجتمعات السرية التي أسست على نمط نوادي اليعاقبة تأثراً بالثورة الفرنسية وأدت هذه النوادي دوراً كبيراً في تنظيم المتمردين وتسليحهم،
R. T. Wiley , The Whisky ..., P.18.

(٤٤) William Hogeland,. The Whiskey Rebellion: George Washington, Alexander Hamilton, and the Frontier Rebels Who Challenged America's Newfound Sovereignty. New York: Scribner, 2006.PP. 122–23

(٤٥) Wythe Holt , The Whiskey ...., P. 9.

(٤٦) Shira Lurie, Taxation and Representation the Whiskey rebellion and the Tyranny of the Minority, University of Western Ontario, 2013, P. 12.

(٤٧)Thomas P. Slaughter, The Whiskey Rebellion: frontier epilogue to the American Revolution ,1986.

(٤٨) Robert .S. Kyff, Whiskey Rebellion, American history , Vol, 24, Issue, 3 ,P. 1.

(٤٩) James Schuoler, History of ..., P.276.

(٥٠)Wythe Holt , The Whiskey ....,PP.10-11.

(٥١)Stephen. I Vladeck, Emergency Power ..., P.161.

(٥٢)Richard H. Kohn, Eagle and Sword: the Federalists and the Creation of the Military Establishment in America, "1783-1802" , 1975, P.162.

(٥٣) Quoted in : Shira Lurie, Taxation ..., P.12.

(٥٤) Richard H. Kohn, Eagle and Sword: the Federalists.., P.162.

(٥٥) Shira Lurie, Taxation ..., PP.10-11.

(٥٦) Ibid

(٥٧) James Schuoler, History of ..., P.278.

(٥٨) Wythe Holt , The Whiskey ....,PP.10-11.

(٥٩) James Schuoler, History of ..., P.278.

(٦٠) R.T. Wiley , The Whisky Insurrection a General View, Herald Printing House, 1912, P.30

(٦١) Wythe Holt , The Whiskey ....,PP.10-11.

(٦٢) Ibid.

(٦٣) R.T. Wiley , The Whisky ..., P.30.

(٦٤) Ibid

(٦٥) Ibid.

(٦٦) Ibid.

(٦٧) Quoted in : Leland D Baldwin, Whiskey Rebels: The Story of a Frontier Uprising. Pittsburgh, University of Pittsburgh Press, 1939, P.77.

(٦٨) R.T. Wiley , The Whisky ..., P.30.

(٦٩) Ibid.

(٧٠) James Schuoler, History of the United States of America Under the Constitution ,Vol. I, "1783-1801", New york, 1880, P.276.

(٧١)Wythe Holt , The Whiskey ....,PP.9-10.

(٧٢) R.T. Wiley, The Whisky ..., P.20

(٧٣) Shira Lurie, Taxation …, P.15..

(٧٤) H .M. Brackenridge, History of the western Insurrection, in western Pennsylvania, "commonly Called the Whisky Insurrection 1794", Pittsburg, 1859, P.312.

(٧٥) R.T. Wiley, The Whisky …, PP.34-44.

(٧٦) Ibid. P.55